Journal of Economic Growth and Entrepreneurship
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory

Year : 2018 Vol.1 No.1

The Implications of Applying Electronic Money as a Mechanism for Modern Financial Technology

Sahnoune Mustapha[*], Ben Ayad Mohamed Samir[2], Ahmed Helmy [3]

[1] *Department of Management Sciences, High School of Commerce, el kolea, Tipaza, Algeria*

[2] *Department of economic sciences, University of Sidi Bel Abbes, Algeria*

[3] *Ain Shams University, Egypt, Cairo*

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 12/07/2018
Accepted: 23/09/2018
Online:25/12/2018

Keywords:
Electronic money
financial technology
electronic wallet
electronic card
JEL Code:E52

ABSTRACT

The following paper deals with the most important challenges faced by emerging companies in the field of financial technology by addressing the nature of electronic money as a means of modern electronic payment and as an essential element in financial technology and trying to draw the effects of this type of modern electronic payment methods in various fields In terms of monetary policy, economic and legal aspects. It has been concluded that electronic money is one of the modern means adopted in the electronic trading business over the Internet and at points To sell, which is very similar to conventional money, but the medium you deal in make it distinguished on the other hand from that money. It can take the form of a smart card or electronic wallet used over the Internet. It is also a special money, in the sense that it is issued by credit companies or private financial institutions licensed to issue the money, ie, the issuance is not limited to the Central Bank

الاثار المترتبة على تطبيق النقود الالكترونية كآلية للتكنولوجيا المالية الحديثة

سحنون مصطفى[1]، بن عياد محمد سمير[2]، أحمد حلمي[3]

[1] *علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة القليعة تيبازة، الجزائر*

[2] *علوم اقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر*

[2] *جامعة عين شمس القاهرة، مصر*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:
2018/07/12
تاريخ القبول:2018/09/23
تاريخ النشر: 2019/12/25

الكلمات المفتاحية

النقود الالكترونية
لتكنولوجيا المالية
المحفظة الالكترونية
البطاقة الالكترونية
JEL Code:E52

الملخص

تعالج الورقة البحثية التالية دراسة تتعلق بأهم التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال التطرق إلى ماهية النقود الالكترونية كوسيلة من وسائل الدفع الالكتروني الحديثة وباعتبارها عنصر أساسي في التكنولوجيا المالية ومحاولة استخلاص الاثار المترتبة على هذا النوع من وسائل الدفع الالكتروني الحديث على مختلف المجالات المتعلقة بالسياسة النقدية والاقتصادية والجوانب القانونية ولقد تم التوصل إلى أن النقود الالكترونية هي احدى الوسائل الحديثة التي تم اعتمادها في التعامل التجاري الالكتروني عبر شبكات الانترنت وعند نقاط البيع وهي تشبه لحد كبير النقود التقليدية لكن الوسط الذي تتعامل فيه جعلها تتميز من ناحية اخرى عن تلك النقود. ويمكن أن تأخذ شكل بطاقة ذكية أو محفظة الكترونية تستخدم عبر شبكات الانترنت.كما تعد نقود خاصة، بمعنى أن الذي يقوم بإصدارها شركات ائتمانية او مؤسسات مالية خاصة مرخص لها بعملية اصدار تلك النقود، أي ان اصدارها لا ينحصر بالبنك المركزي

المؤلف المرسل: etd_sahnouneesc-alger.dz

- مقدمة:

تعتبر النقود الالكترونية من وسائل الدفع الالكتروني التي استحدثها التقدم التكنولوجي والتي تعد المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية، فالنقود الالكترونية عبارة عن قيمة مدفوعا مسبقا ومخزونة على وسيلة الكترونية فقد تكون هذه الوسيلة محفظة الالكترونية او بطاقة ذكية حسب مجال استخدامها، سواء عند نقاط البيع لدى المحال التجارية، او ان يكون مجال استخدامها من خلال شبكة الانترنت، ويتم بواسطة هذه النقود شراء السلع والخدمات وتسوية المعاملات المالية، ويتولى اصدارها المصارف والمؤسسات الائتمانية والتي تلتزم برد قيمتها –الى صورتها التقليدية– عند الطلب.

تمتاز النقود الالكترونية بإمكانية نقل وتحويل وحداتها بسهولة بين المستهلكين والتجار دون الحاجة الى وجود طرف ثالث لإتمام عملية الدفع، وقابليتها للانقسام واقل كلفة من النقود التقليدية في سبيل ايجادها، كذلك انها سهلة الاستخدام واكثر ملائمة لمعاملات التجارة الالكترونية مقارنة بوسائل الدفع الاخرى.

ومما سبق تبرز لنا الإشكالية التالية ، ما مدى تأثير النقود الالكترونية على الاقتصاد باعتبارها أداة من أدوات التكنولوجيا المالية الحديثة؟

وللإجابة عليها تم تقسيم هدا الموضوع الى محورين

المحور الأول: الاطار النظري للنقود الالكترونية والتكنولوجيا المالية

المحور الثاني : الأثار المترتبة عل التعامل بالنقود الالكترونية

المحور الأول: الاطار النظري للنقود الالكترونية والتكنولوجيا المالية

أولا : النقود الالكترونية

مفهوم النقود الالكترونية :

يستخدم مصطلح النقود الإلكترونية للإشارة إلى النظم الإلكترونية المؤمنة لتبادل المعلومات والوحدات النقدية الإلكترونية بشكل رقمي. وقد استخدمت العديد من المصطلحات للإشارة إلى اصطلاح النقود الإلكترونية، مثل العملة الإلكترونية (Digital Currency)، أو النقدية الإلكترونية (E Cash)، أو نقود الإنترنت (Cyber Money)، أو نقود الشبكة (Net Money) [1] أو النقود الإلكترونية (Digital Cash) [2].

فقد عرفت شركة ايرنستانديونغ النقود الالكترونية بانها (مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية ان تحل محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة اخرى، فان النقود الالكترونية – او الرقمية هي المكافيء الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها)[3]

تعريف المفوضية الأوروبية التي عرفتها بأنها" :قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة معتمدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية :الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدخولات ذات قيمة محددة])[4]"

فقد عرف البنك المركزي الاوربي النقود الالكترونية بانها ((مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصور شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين عبر من اصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة ومدفوعة مقدما)[5]

ثالثا: أشكال النقود الإلكترونية:

تختلف أشكال النقود الإلكترونية تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية وكذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية وكذلك وفقا لاسم الشخص أو الأشخاص الذين يتعاملون بها.

1-معيار الوسيلة:

ويكون ذلك على الشكل التالي:

1-البطاقات مسبوقة الدفع)نقود إلكترونية خارج الشبكة:(ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية)

2-القرص الصلب)النقود الإلكترونية عن طريق الشبكة:(ويتم تخزين النقد هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت، وطبقا لذلك فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

3-الوسيلة المختلطة:وتعد هذه الوسيلة خليطا مركبا من الطريقتين السابقتين حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية مسبوقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقرائتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

2-معيار القيمة النقدية:

هذا المعيار يرتكز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب)، وهي إما بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة، أو بطاقات ذات قيمة متوسطة.

3-معيار الهوية:

تبعا لهذا المعيار يوجد نوعان من النقود:

1-النقود الإلكترونية الاسمية:وهي تحتوي وحدة نقد إلكتروني تتعلق بهوية كل الأشخاص الذين يداولونها.

2-النقود الإلكترونية غير الاسمية:حيث يتم تداول وحدة النقد دون الإفصاح عن حاملها إلا إذا أنفقها شخص ما أكثر من مرة واحدة[6].

<u>خصائص النقود الالكترونية</u>

بعد التعرف على المقصود بالنقود الالكترونية واشكالها، فان لهذه النقود جملة من الخصائص التي تتمتع بها ويمكن اجمالها كالاتي:

اولا:النقود الالكترونية قيمة مالية مخزنة الكترونيا:

فهي كما راينا سابقا بانها قيم نقدية – على شكل بيانات – مخزنة في محفظة الكترونية او على بطاقة بلاستيكية (ذكية) (فهذه القيمة يحتفظ بها كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي [7].

ثانيا:النقود الالكترونية ثنائية الابعاد:

اذ يتم تحويل وحدات النقود الالكترونية ونقلها بسهولة بين العديد من المستهلكين والتجار دون الحاجة الى وجود طرف ثالث فيما بينهم كمصدر هذه النقود– مثلا– لإتمام عملية الدفع.

فالنقود الالكترونية تعد صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع اسعار السلع والخدمات، دون ان يقتضي ذلك ان يقوم البائع بالتأكد من كفاية الحساب المصرفي للمشتري – كما هو مطلوب القيام به لوسائل الدفع الالكترونية الأخرى.

ثالثا:النقود الالكترونية اكثر ملائمة في معاملات التجارة الالكترونية

تبين ان النقود الالكترونية تعد اكثر انواع الدفع الالكتروني ملائمة في معاملات التجارة الالكترونية من خلال:

ان النقود الالكترونية تتميز بقابليتها للانقسام، حيث يكون في المستطاع تحويلها الى وحدات اصغر تتناسب مع عدد كبير من الصفقات المحدودة القيمة اي عند شراء سلعة او خدمة معينة بقيمة محددة فإنه سيتم خصم القيمة المطلوبة أيا كان قدرها من المبلغ الكلي الموجود في المحفظة الالكترونية او البطاقة الذكية واضافتها الى محفظة التاجر.

النقود الالكترونية مثلها مثل النقود التقليدية لا تنقضي، فهي تحتفظ بقيمتها، وتبقى في دائرة التعامل الى ان يتم تدميرها أي ما يطلق عليه استرداد النقود الالكترونية، فضلا عن ذلك، هو إمكانية تخزين القيمة النقدية لعدة سنوات ثم يكون في الامكان استرجاعها مرة أخرى وإدخالها في مجال التعامل، شريطة إلا يقدم المصدر على فعل يترتب عليه انعدام قيمتها او اخراجها من دائرة التعامل.

ولكن قد يحدث ان يحدد لوسيلة الدفع الالكترونية التي تخزن فيها النقود الالكترونية مدة معينة او محدودة، فعند انتهاء هذه المدة لتلك الوسيلة (أي انتهاء صلاحيتها) لا ينهي بدوره او يقضي على القيمة أو الوحدات النقدية المخزنة فيها، حيث تظل صالحة للاستعمال، ويمكن بذلك نقلها الى احدى الوسيلتين المعروفتين حسب الأحوال والمطالبة باستردادها من الجهة المصدرة

النقود الالكترونية اقل كلفة وتتناسب مع الصفقات الصغيرة: ((تعتبر النقود الالكترونية اقل كلفة خلافا للنقود الورقية التقليدية التي تعاني من ارتفاع نسبي بكلفة ايجادها، فيقدر مثلا في الولايات المتحدة الامريكية ان البنوك والشركات تتحمل تكلفة تصل الى (60) مليون دولار سنويا لتخزين النقود الورقية وحراستها ونقلها والتأمين عليها حيث تقدم النقود الالكترونية توفيرا واضحا في التكاليف مقارنة مع وسائل دفع ورقية)[8]

إضافة إلى ما تقدم اذا ما كشفنا الموضوع على مستوى وسائل الدفع الالكترونية الأخرى نجد ان النقود الالكترونية لا تتطلب التثبت والتحقق من كل عملية دفع عن طريق قيام التاجر بالاتصال بالمصدر للتأكد من ملائمة (المشتري) حامل النقود الالكترونية، كذلك لا يتطلب الامر الاحتفاظ بسجلات خاصة بكل صفقة على حدة، كذلك فان رسوم الصفقات تكون اقل بكثير لو تم استخدام وسيلة دفع الكترونية أخربكذلك يمكن للنقود الالكترونية ان تدعم الصفقات الصغيرة، عن طريق دمج التوقيع الالكتروني في جميع وحدات النقد المصدرة، وهذا يؤدي بدوره الى تسهيل العمل الحسابي– الذي يتسم غالبا بالتعقيد – للمدفوعات الخاصة بهذا النوع من الصفقات، كذلك انها تحد من تكاليف مواجهة الغش والاحتيال المصاحب غيرها من وسائل الدفع

النقود الالكترونية مصممة لتكون سهلة الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الاخرى، وهذا بدوره يكون عامل جذب ممتاز في تقبل المستهلكين لأي نظام دفع خاص بالنقود الالكترونية حيث تعطي للشخص حرية الوصول الى مصرفه عند الحاجة وفي الوقت الذي يناسبه، كما تسمح بتبادل المدفوعات دون الحاجة الى وجود طرف ثالث لإتمامها، وهذا كله لا يتطلب سوى معرفة بسيطة من قبل المستخدم بمتطلبات تشغيل المفاعيل الالكترونية لأداة تخزين نقوده الالكترونية[9].

رابعا:النقود الالكترونية نقود خاصة:

الاصل ان البنك المركزي هو الذي يقوم بعملية اصدار النقود سواء اكانت تقليدية ام غير تقليدية فقد يكون البنك المعني هو مصدر النقود الالكترونية، وقد يكون هناك شركات ائتمانية او مؤسسات مالية خاصة مرخص لها بعملية اصدار تلك النقود، لذلك يطلق على النقود الالكترونية بالنقود الخاصة

خامسا:النقود الالكترونية غير متجانسة:

حيث ان كل مصدر يقوم بخلق واصدار نقود الكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وكذلك قد تختلف بحسب السلع والخدمات التي يمكن ان يشتريها الشخص بهذه النقودويتم هذا التقسيم وفقا لرغبة المستهلك، ومن ثم لا تتوحد هذه القيم بل تختلف من فئة الى اخرى ومن مستهلك الى اخر.

سادسا:النقود الالكترونية لا تجني فائدة:

لعل ذلك يكون عامل مهم في رواجها في مجتمعاتنا الاسلامية التي تستأثر الابتعاد عن التعامل بالفائدة (الربا) في معاملاتها.

ليس كما قيل ((وهذا ما يعد عائقا كبيرا في وجه انتشار النقود الالكترونية في بيئة العلاقات والروابط القانونية))[10]خاصة اذا علمنا ان المصارف الغربية في معظمها بدأت تنتهج المنهج الاسلامي في تعاملاتها للتخلص من الكساد العالمي الذي تعاني منه خاصة، وكما نعلم ان اهم منهج في الاقتصاد الاسلامي هو تجريد الاموال من الفوائد.

ثانيا: التكنولوجيا المالية

مفهوم التكنولوجيا المالية

يمكن تطبيق مصطلح التكنولوجيا المالية على أي تجديدات تتعلق بكيفية قيام الأشخاص بأي أعمال تجارية بدءً من ابتكار المال وحتى القيد المزدوج للدفاتر. وعلى الرغم من ذلك، منذ ثورة الإنترنت وثورة الإنترنت عبر الهاتف النقال، نمت التكنولوجيا المالية نمواً هائلاً، وفي الوقت الراهن تصف التكنولوجيا المالية (التي تشير في الأصل إلى تكنولوجيا الحاسوب المنطبقة على المكاتب الخلفية للبنوك وشركات التداول) مجموعة واسعة من المداخلات التكنولوجية في التمويل الشخصي والتجاري.

مستخدمي التكنولوجيا المالية

هناك أربع فئات كبيرة تقوم باستخدام التكنولوجيا المالية هي:

1) البنوك.
2) عملاء البنوك من رجال الأعمال.
3) الشركات الصغيرة
4) المستهلكين للتكنولوجيا المالية.

المحور الثاني:آثار النقود الإلكترونية

تظهر لنا آثار النقود الإلكترونية على مستوى السياسة النقدية والاقتصادية والجوانب القانونية كالاتي:

أولا: آثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية

سوف نتطرق بالبحث والتحليل لمفهوم السياسة النقدية وأدواتها، ثم نبحث مدى تأثير النقود الإلكترونية على هذه الأدوات.

1. مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

يمكن تعرفها على أنها كل تصرف من شأنه أن يؤثر في كمية وشكل وثمن الأصول المالية[11].ويقصد بالأدوات الموجهة للسياسة النقدية الوسائل والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي (بنك المغرب) والتي يعمل من خلالها على تنظيم العمليات المالية، وبصفة خاصة تلك التي تتم عن طريق الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وذلك بغرض التأثير مباشرة على حجم الائتمان و يطلق على هذه الأدوات أيضا الأدوات المباشرة أو الرقابة المباشرة للائتمان، وقد تأخذ الرقابة المباشرة أحد شكلي الرقابة الكمية أو السيطرة على سعر الفائدة.

-مدى تأثير النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية:

سوف نبحث آثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال تحليل آثارها على أدوات هذه السياسة.

-مدى تأثير النقود الإلكترونية في إقرار سعر الفائدة:

عندما يقوم الأفراد بشراء النقود الإلكترونية سوف يكون ذلك بمقابل النقود العادية أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك وذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود العادية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدتهم البنكية[12]

وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي، وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين أمرين:

- إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض.
- أو أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.

2-مدى تأثير النقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقد ي:

من الآثار المتوقعة للنقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي هي:

في حالة مواجهة البنك التجاري نقصا في معدل السيولة المتوافرة لديه، فقد يلجأ في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي للحصول على جزء من ودائعه (الاختيارية) ويقوم البنك المركزي بمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته على التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا فقد يقوم البنك المركزي بمنحه جزءا من الاحتياطي الإجباري متى كانت هناك حاجة شديدة إلى ذلك

ومن المتوقع أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها .

ثانيا: آثار النقود الإلكترونية على الاقتصاد

سوف نبحث تباعا آثار النقود الإلكترونية على الاستهلاك والاستثمار والعمالة ثم آثارها على معدل التضخم وذلك على الشكل التالي:

1. أثر النقود الإلكترونية على الاستهلاك:

إن نتيجة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية كبديل للنقود العادية من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك وذلك نابع من انخفاض تحويل النقود الإلكترونية،

1-إن النقود الإلكترونية سوف تجعل إبرام الصفقات أقل تكلفة على اعتبار أن نفقة تحويل النقود الإلكترونية عبر الإنترنت هي أقل بكثير من تحويل ثمن الصفقات من خلال النظام البنكي المعتاد

وما دام الأمر كذلك فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك.

2-:فإن استخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع من شأنه أن يشجع على زيادة توزيع بعض السلع التي يسهل شحنها مباشرة عبر الإنترنت مثل البرامج الموسيقية والأدبية وبرامج الكمبيوتر، وسوف يشجع هذا على زيادة الاستهلاك.

2. أثر النقود الإلكترونية على الاستثمار والعمالة:

إن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية سوف يفتح آفاقا ومجالات متعددة للاستثمار، حيث قد تساعد على تأسيس العديد من المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية وذلك في حالة إذا ما عهد إليها بإصدار هذه النقود، ومن ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن يزيد حجم الاستثمارات في مجال الصناعات الإلكترونية وخاصة إنتاج الحاسبات الشخصية وذلك لتوفير الوسيلة التي يتم من خلالها استخدام النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت.

وكذلك سوف يتم التشجيع على الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات التي يتم ترويجها من خلال شبكة الإنترنت مثل برامج الموسيقى والأفلام الروائية والبرمجيات والتي يتم بثها مباشرة عبر هذه الشبكة ويتم دفع ثمنها بواسطة النقود الإلكترونية، والنتيجة لكل ذلك هي زيادة حجم العمالة في مجالات إنتاج السلع المشار إليها أعلاه وهذه الصورة الإيجابية.

أما الصورة السلبية التي قد تترتب على استخدام النقود الإلكترونية فهي الاستغناء على بعض العمالة في البنوك وشركات الصرافة طالما أن انتشار النقود الإلكترونية قد يؤدي إلى صرف إلكتروني عبر شبكة الإنترنت

3. أثر النقود الإلكترونية على سعر الصرف:

إن استخدام النقود الإلكترونية سوف يؤدي إلى خلق سوق صرف إلكتروني بجانب سوق الصرف الحقيقي على حسب المثال التالي:

من المتصور أن يقوم مواطن أمريكي بشراء سلعة عبر شبكة الإنترنت من تاجر فرنسي، وفي هذه الحالة يتعين على المشتري أن يدفع ثمن السلعة بالعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، الأمر الذي سوف يدفعه إلى تغيير نقوده الإلكترونية بالدولار إلى نقود إلكترونية بالأورو للوفاء بثمن السلعة المشتراة مما يستدعي وجود صرف إلكتروني.

إن مصاريف تحويل العملة في سوق الصرف الإلكتروني ستكون أقل من العمولة المفروضة على التحويل في سوق الصرف الحقيقي، وقد يساهم ذلك على التحول إلى سوق الصرف الإلكتروني واقتناء النقود الإلكترونية بدلا من النقود العادية

4. أثر النقود الإلكترونية على معدل التضخم:

إن من نتائج منح البنك المركزي سلطة إصدار أوراق البنوك بصفة حصرية هو السيطرة على حجم النقود الموجودة في السوق، فحجم زيادة النقود في السوق وعدم توازنها مع حجم السلع والخدمات المنتجة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، وعلى العكس فقد تحدث أزمة سيولة في حالة انخفاض حجم النقود المتداولة عن حجم السلع والخدمات. و بالتالي فإن البنك المركزي هو الذي سيجد الحلول لهذه المشاكل من خلال سياسته النقدية.

ولهذا إذا تم إصدار النقود الإلكترونية من خلال مؤسسات خاصة دون وجود إشراف حكومي جاد فقد يؤدي هذا إلى ضعف السيطرة على حجم هذه النقود مما يفتح الطريق إلى ارتفاع معدل التضخم إذا ما زاد حجم هذه النقود المعروضة عن حجم السلع والخدمات الموجودة في السوق.

ثالثا: آثار النقود الإلكترونية على الجوانب المالية:

تؤثر النقود الإلكترونية على إيرادات الدولة من صك العملة وعلى الإيرادات الضريبية، كما يلي:

1. مدى تأثير النقود الإلكترونية على إيرادات الدولة من صك العملة:

مما تجدر الإشارة إليه أن هناك تأثير للنقود الإلكترونية على إيرادات الدولة من صك العملة، حيث إن انتشار استخدام النقود الإلكترونية سوف يؤدي إلى انخفاض الحجم المعروض من النقود العادية التي يتولى إصدارها البنك المركزي، ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع انخفاض الإيرادات الحكومية الناتجة عن قيام الحكومة بصك العملة، وطبعها سوف يزداد انخفاض هذه الإيرادات كلما أزداد انتشار النقود الإلكترونية على حساب النقود الرسمية)العادية

2. مدى تأثير النقود الإلكترونية على الإيرادات الضريبية:

الملاحظ أن دفع ثمن الصفقة عن طريق النقود الإلكترونية يتم بطريقة غير محسوسة تحول دون تقدير نسبة الضريبة التي ينبغي دفعها، فالنقود الإلكترونية لا تحتاج إلى وسيط مصرفي كبنك أو مؤسسة مالية مما يصعب معه التعرف على أساس المحاسبة الضريبية، وبالتالي فالنقود الإلكترونية هي وسيلة دفع لصفقة لا يعرف قيمتها سوى طرفيها، أي البائع والمشتري. وتظل هذه القيمة مجهولة بالنسبة لمصلحة الضرائب ما لم يتقدم أحد هاذين الطرفين طواعية بإقرار إلى مصالحة الضرائب يبين فيه حجم مبيعاته أو مشترياته حتى يتم ربط الضريبة عليه

ولكي يتم تجنب حالات التهرب الضريبي نتيجة استخدام النقود الإلكترونية كوسيلة للأداء فإنه يمكن لمصلحة الضرائب إيجاد منفذ إلى البيانات المخزنة على ذاكرة الحاسب الشخصي للممولين حتى يسهل معرفة حجم الصفقات التي تمت بين الأفراد.

الخاتمة:

تعد النقود الالكترونية من قبيل العمليات المصرفية المستحدثة التي يحق للبنوك الالكترونية القيام بإصدارها، باعتبارها إحدى وسائل الدفع الالكتروني التي تتمتع بنظام قانوني خاص لا يجعلها من الناحية القانونية من قبيل النقود التقليدية، حيث إنها لا تتمتع بقوة إبراء مطلقة، كما أن قبولها في التعامل يرتكز على اتفاق البنك وعملائه والتجار على استخدامها في تسوية المدفوعات. فوفقا للنظام القانوني المصري ليس هناك ما يمنع من إمكانية قيام البنوك الالكترونية بذلك. فسياسة المشرع المصري بخصوص تنظيم العمليات المصرفية قامت على أساس عدم حصر هذه العمليات في إطار محدد، بل ترك المجال مفتوحا أمام البنوك كي تطور من أنشطتها، وتبتكر أشكالا جديدة من هذه الأنشطة بما يتناغم مع إيقاع التجارة وتطوراتها، الأمر الذي لا يمنع من اعتبار إصدار النقود الالكترونية من قبيل العمليات المصرفية. بل يمكن القول إن وجود البنوك الالكترونية على شبكة الانترنت يجعلها أحق من غيرها في تقدم مثل هذه الخدمات، وذلك بحسب ما تتمتع به من مزايا توفرها لها هذه الشبكة

النتائج

1-النقود الالكترونية هي احدى الوسائل الحديثة التي تم اعتمادها في التعامل التجاري الالكتروني عبر شبكات الانترنت وعند نقاط البيع وهي تشبه لحد كبير النقود التقليدية لكن الوسط الذي تتعامل فيه جعلها تتميز من ناحية اخرى عن تلك النقود.

2يمكن للنقود الالكترونية ان تأخذ شكل بطاقة ذكية تستخدم عند نقاط البيع لدى المتاجر او حتى عبر شبكة الانترنت، وكما ان تتخذ محفظة الكترونية تستخدم عبر شبكات الانترنت.

3-النقود الالكترونية نقود خاصة، بمعنى ان الذي يقوم بإصدارها شركات ائتمانية او مؤسسات مالية خاصة مرخص لها بعملية اصدار تلك النقود، أي ان اصدارها لا ينحصر بالبنك المركزي.

التوصيات

1-على الدولة أن تضع برامج تأهيل وتدريب للعاملين في المصارف والبنوك العامة لإكسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالنقود الإلكترونية وكيفية معالجتها.

2-دراسة تجارب المجتمعات السابقة في هذا المجال في كيفية التغلب على عقبات ومشكلات استخدام النقود الإلكترونية لتحقيق أقصى مناعة ممكنة من استخدامها، ومن ثم العمل على زيادة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية، حيث يتم تعريف الناس بالمزايا المترتبة على استخدامها مقارنة بالنقود العادية.

3-التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية ومتابعة تطور منتجات النقود الالكترونية وما قد تقود إليه من مخاطر بسبب طبيعتها الدولية.

4-العمل على تقييد الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الالكترونية في الأنشطة غير المشروعة وزيادة قدرة جهات الاختصاص على إنفاذ القوانين لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الإجرامية أو على الأقل كشفها وتعقبها خاصة فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي.

الإحالات والمراجع :

[1] محمد سعيد أحمد إسماعيل أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الإلكترونية رسالة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة عين شمس، 1446هـ- 2005، ص240

[2] ROGER LEROY MILLER- GAYLORD A. JENTZ; law for e- commerce, west legal studies in business, 2002, p. 406; Simon Newman and Gavin Sutter, op. cit, p. 238

[3] منير محمد الجهبيني، ممدوح محمد الجهبيني، النقود الالكترونية، دار الفكر العربي، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٠

[4] European Commision: poroposal for European parliment and conncic directives on the taking up, the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money in situations Brussel 1998 com 98 727 p2.

[5] European central Bank (1998) " Repoton electronic money frankfurt Germany, August.p.7.

[6] Miskin (f): Economics of Money Banking Financial Markets Addison Wesley 1998 p 53.

[7] احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، منشورات دار الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٨، ص٤٩

[9] نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتابص٨٨ – لبنان، ٢٠٠٧

[10] د. وليد خالد عطية، المصدر السابق، ص١٩٢

[11] Guiloumont (S): Monnaie fi Finances pressrs Universitaires de France p 20.

محمد إبراهيم محمود الشافعي، م. س. ص 158